



20 مایو 2019

سعادة الشيخ فهد بن عبد الرحمن آل خليفة
مدير عام مكتب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

الموضوع: طلب النظر في تجاوزات رئيس مجلس إدارة هيئة البحرين للسياحة والمعارض

يطيب لنا أن نتقدم لسعادتكم نحن منتسبو الإدارة التنفيذية ب الهيئة البحرينية للسياحة والمعارض بخالص الشكر والتقدير على جهودكم البارزة في سبيل الارتقاء بالعمل الحكومي وبلورة رؤى سيدي صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولبي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، وعلى تعاونكم اللامحدود مع هيئة البحرين للسياحة والمعارض لتحقيق مبادراتها وخططها الهادفة للنهوض بالقطاع السياحي في مملكة البحرين وضمان استدامته كأحد مصادر تنويع النمو الاقتصادي تحقيقاً لرؤى المملكة الاقتصادية 2030.

كما ولا يخفى على سعادتكم ما تحقق من تطور ملحوظ في القطاع السياحي بالمملكة، حيث دأبت هيئة البحرين للسياحة والمعارض منذ إنشائها بموجب المرسوم بقانون رقم (31) لسنة 2015 وتعديلاته (قانون إنشاء الهيئة)، على تحقيق المهام المنططة بها وفق قانونها الذي كفل لها مباشرة الاختصاصات المتعلقة بشئون السياحة والترويج والتسويق للمملكة ووضعها على الخارطة العالمية كأحد المقاصد السياحية، ونرافق لسعادتكم بطي هذا الكتاب مؤشرات الأداء طبقاً لأهداف اللجنة التنسيقية الموقرة التي وضعتها ضمن استراتيجية القطاع السياحي بالمملكة 2015 - 2018.

إلا أن الفريق قد لمس من سعادة السيد زايد بن راشد الزياني وزير الصناعة والتجارة والسياحة ورئيس مجلس إدارة الهيئة تجاوزات في بيئة وطرق سير العمل ما يحد من قدراته و يؤثر على مستوى أداءه، ونحن نأسف حقيقة لإثارة الأمر لولا ما يحمله من تأثير سلبي على القطاع السياحي وأداء هيئة البحرين للسياحة والمعارض.

وفيما يلي نوجز بعض الممارسات والتجاوزات التي لمسها ولاحظها الفريق:



أمثلة لعمليات رئيس مجلس إدارة الهيئة المؤثرة على أداء الفريق

أولاً: عشوائية القرارات

- 1) تتمتع الهيئة بالاستقلال المالي الذي كفله قانون إنشائها وذلك لضمان فاعلية وسرعة اتخاذ القرار، ونفيدهم أنه بعد الانتهاء من إعداد الميزانية لعامي 2019-2020 في أكتوبر 2018، تم التأخير في اعتماد الميزانية التشغيلية حتى شهر مارس 2019 وقصر الاعتماد على سنة واحدة فقط (بالمخالفة للسنوات السابقة) مما يعيق قدرة الهيئة على تحطيم وتغذية المشاريع فضلاً عن الوفاء بالتزاماتها المالية.
- 2) عدم اعتماد ميزانية المشاريع حتى تاريخه، مما أدى إلى تجميد المشاريع وأثر في الخطط التنظيمية وجانبها الزمني.
- 3) التخطي في اتخاذ القرارات وعدم وجود رؤية واضحة كما يتضح في التالي:

- قبل البدء بأسبوع من إطلاق أولى فعاليات الرزنامة السنوية لعام 2019، قرر مجلس إدارة الهيئة وبعد توجيهه من رئيس مجلس الإدارة بإلغاء 4 فعاليات من أصل 7 فعاليات سنوية، مما يخالف توجيه اللجنة التنسيقية الموقرة بشأن زيادة عدد الفعاليات كمؤشر رئيسي لأداء الهيئة وذلك ضمن الاستراتيجية المعتمدة، الأمر الذي ترتب عليه إرباك سير العمل خصوصاً بعد الإعلان عن الفعاليات للجمهور والقيام بالتجهيزات المطلوبة. ثم تم إعادة إقرار الفعاليات الملغاة مما نتج عن ذلك تكبد الهيئة تكاليف إضافية. كما فوجى الفريق في وقت لاحق بإلغاء الفعاليات مرة أخرى لعام 2020.
- يعتبر هذا القرار خطأ استراتيجي واضح وغير مدروس، حيث صدر في الوقت الذي شتد فيه المنافسة من خلال إقامة فعاليات ضخمة ومتعددة من قبل دول مجلس التعاون الشقيقة، بدلاً من تعزيز قدرة مملكة البحرين على الاحتفاظ بالسواح الخليجين.
- إصدار قرار رقم (34) لسنة 2019 بشأن تنظيم مزاولة نشاط المطاعم المخصصة للخدمات السياحية دون دراسة، والذي تضمن إلغاء جميع معايير الترخيص للنشاط المذكور بما يؤثر على مستوى الجودة وإمكانية محاسبة المخالفين.
- إصدار قرار رقم (36) لسنة 2019 بشأن تنظيم مزاولة نشطة مكاتب وشركات السياحة والسفر والذي تضمن دمج نشاطي السفر والسياحة دون مراعاة القواعد الازمة لملكية النشاط المطبق في نظام



"سجلات"، الأمر الذي حال دون تطبيقه.

- إطلاع موظفي جهات خارج الهيئة مثل شركة طيران الخليج على محضر اجتماع مجلس إدارة الهيئة والذي يسم بالسرية لكونه يتضمن النتائج المالية والإدارية للهيئة.

ثانياً: عدم التعاون وتقديم الدعم اللازم للفريق:

واجه الفريق صعوبات جمة بسبب عدم تعاون رئيس مجلس الإدارة بالإضافة للتصورات التي تحد من قدرة الفريق على العمل، كما يتبيّن من الأمثلة التالية:

1) لا يمكن للفريق أن يتقبل تلقي إهانات متكررة واستهزاء أو التقليل من شأنه، حيث كفل دستور مملكة البحرين كرامة المواطن. إن تجاوز سعادة الوزير في حق الفريق بالتهديد بالإقالة وإهانة أعضاء الفريق بشكل متكرر تحول لأحد عناصر الهمم لروح ومعنويات الفريق. وقد لجأنا إلى سعادة الرئيس التنفيذي عدة مرات للتعامل مع هذا الأمر والذي سعى لاحتواءه، إلا أن تكرار الأمر تطلب تصعيد الموضوع خاصة بعد ترك بعض أفراد الفريق العمل حفاظاً على كرامتهم.

(2) تعطيل مشاريع الهيئة :

- رفض رئيس مجلس إدارة الهيئة بالرغم من طلبنا المتكرر للحوار مع الوزير المعنى بشأن ترخيص كلية فاتييل للضيافة والذي كان لازماً لإصدار قرارات على مستوى وزاري لتعقيدات ناتجة عن طبيعة الكلية الجديدة. والجدير بالذكر، بناءً على توصية رئيس مجلس الإدارة بعدم ترسية مناقصة تشغيل الكلية حتى يستعين بأحد معارفه الشخصية في مجال الطهي على الرغم بأن الكلية مختصة بمجال الضيافة، مما أدى إلى تأخير ترسية المناقصة لفترة 3 شهور، مع العلم بأنه لم نتلقى أي رد من الطاهي المذكور، إلا أن الفريق تمكّن من الالتزام بالجدول الزمني لتدشين الكلية.
- بسبب خلافات رئيس مجلس إدارة الهيئة مع أعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين، تعطل تمويل مشروع تطوير سوق المنامة لمدة تزيد عن السنين.
- تنفيذاً للتوجيهات اللجنة التنسيقية المؤقرة بشأن تطوير بعض الشواطئ والواجهات البحريّة، قام الفريق بطرح المناقصات المطلوبة وترسيّة العطاءات منذ أكتوبر 2018 لتطوير ساحل خليج البحرين، إلا أنه حتى تاريخه لم يتم البدء في تنفيذ المشروع نظراً لعدم استجابة رئيس مجلس إدارة الهيئة لمطالبات



الفريق المتكررة بخصوص استخراج رخصة البناء المطلوبة أو إعادة تخصيص موقع المشروع لصالح الهيئة (وثيقة الملكية)، حيث يتطلب ذلك موافقة اللجنة الوزارية للإعمار والبنية التحتية برئاسة معالي نائب رئيس مجلس الوزراء. وقد تم إبلاغ رئيس مجلس الإدارة عدة مرات بأهمية التحرك بهذا الخصوص أثناء الاجتماعات المنعقدة وعبر البريد الإلكتروني.

- تكرار نفس الأمر في مشاريع متعددة مثل مركز المعارض الجديد ومشروع ساحل قلالي والتعامل مع الجهات المعنية، مما يؤثر في قدرتنا على العمل أو حتى استخراج التراخيص المتعلقة.
- تم الاتفاق في يوليو 2018 مع الشركة المطورة لمشروع ساحل الغوص على القيام بالمشروع بشركة مناصفة مع الهيئة، وبعد اجتماع الشركة مع رئيس مجلس إدارة الهيئة تم التراجع عن الشراكة من قبل الشركة وما زال الأمر قيد الدراسة حتى تاريخه.

تجاوز اختصاصات الوزير المعنى بالإشراف والرقابة على الهيئة مع رئاستها:

في الوضع الراهن، قيام سعادة وزير الصناعة والتجارة والسياحة بالرقابة والإشراف على مجلس الإدارة الذي يترأسه، يأتي مخالفًا للتوصيات الواردة في تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية (كما هو مرفق) حيث إن ذلك لا يتماشى مع مبدأ الفصل بين المهام التنفيذية والمسؤوليات الرقابية وفقاً للقواعد العامة للحكومة.

قواعد الحكومة الرشيدة طبقاً لتقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية تقضي بفصل دور الوزير المعنى بالإشراف والرقابة عن رئاسة مجلس إدارة الهيئة، كما هو الحال في الهيئات والجهات الحكومية مثل هيئة تنظيم الاتصالات وصندوق العمل (تمكين) وغيرها.

وفي الختام، نرفع لسعادتكم ما ذكر ونؤكد على صعوبة التعامل مع سعادة وزير الصناعة والتجارة والسياحة ورئيس مجلس إدارة هيئة البحرين للسياحة والمعارض، أملين منكم التدخل السريع لحل الأمر واتخاذ ماترونونه مناسباً.



الموقعون أدناه:

الاسم	المسمى الوظيفي	التوقيع
جلال حسين إسماعيل	مدير الموارد البشرية والمالية	
فوزي علي تلفت	مدير تسويق وترويج المعارض والمؤتمرات	
هشام علوى حمزة الساكن	مدير المرافق والخدمات السياحية	
يوسف محمد الخان	مدير التسويق والترويج السياحي	
ياسر يوسف السيد	رئيس التطوير والتدريب الحرفي	
محمد عبدالحليم غزان	مستشار/خبير (الشئون القانونية)	
جيروس فلوريد بانكيري	مستشار/خبير (المشاريع)	

KEY TOURISM INDICATORS

Indicators	2015	2018	% Change 2015-2018
International Arrivals (million)	11.6	13.7	18.1%
Inbound Tourism Flows (million)	9.7	12.0	23.7%
Total Tourist Nights (million)	9.0	12.8	42.2%
Average Length of Stay (tourist/night)	2.26	2.9	28.3%
Total Inbound Tourism Expenditure (billion BD)	1.063	1.442	35.7%
Tourism Contribution to Non-Oil GDP	%4.6	6.5%	41.3%



الملاحظات التفصيلية

(15) لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم السياحة وتعديلاته، والتي تتضمن اختصاصات تنفيذية ملأ إصدار قرارات بقف العمل بالتراخيص السياحية أو رفض تجديدها أو إلغائها.

إن تكليف وزير الصناعة والتجارة والسياحة برئاسة مجلس إدارة الهيئة وقيامه بالعديد من الاختصاصات الإدارية والتتنفيذية، لا يتنافى مع مبدأ الفصل بين المهام والمسؤوليات وقتاً للقواعد العامة للحكومة الرشيدة، حيث أن تلك الاختصاصات تتعارض مع دوره الرقابي والإشرافي باعتباره الوزير الشرف على الهيئة.

التوصية

التنسيق مع الجهات المختصة لإعادة النظر في اختصاصات الوزير المعنى بالرقابة والإشراف على الهيئة، بما يكفل فصل اختصاصاته وصلاحياته الرقابية كوزير مشرف على الهيئة عن اختصاصاته الإدارية والتتنفيذية بصفته رئيساً لمجلس إدارتها وذلك ضماناً للتطبيق الشامل لقواعد الحكومة الرشيدة.

رد الجهة

سيتم التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لدراسة الملاحظة وكيفية التعامل معها، وسيتم بدايةًأخذ رأي هيئة التشريع والأفتاء القانوني.

٢- التخطيط الاستراتيجي

أ) الاستراتيجية الوطنية للسياحة

تضمن برنامج عمل الحكومة (٢٠١٥-٢٠١٨) المترافق مع برنامج عمل الحكومة (٢٠١٥-٢٠١٨) المترافق مع برنامج عمل الحكومة (٢٠١٥-٢٠١٨)، في محوره الاقتصادي والمالي استراتيجية تتعلق بتنمية الاقتصاد المحلي من خلال تعزيز الأنشطة الاقتصادية في مختلف القطاعات والتي يعد أبرزها قطاع السياحة، ويحيث أن عملية تنمية وتطوير قطاع السياحة تتعدى بشكل أساسي على مساحة العديد من الجهات الحكومية والخاصة، فقد تضمن البرنامج مبادرات تنص على "تنمية

١- اختصاصات الوزير المختص بشئون التجارة تم إنشاء هيئة البحرين للسياحة والمعارض بموجب أحکام القانون رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء وتنظيم المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم السياحة المعدين بموجب المرسوم بقانون رقم (٣١) لسنة ٢٠١٥ (قانون الإنشاء)، وتنص المادة الأولى منه على أن "تشكل هيئة تسمى "هيئة البحرين للسياحة والمعارض" ... تكون لها الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتتحلى برقابة وإشراف الوزير المختص بشئون التجارة ... ، كما تنص المادة الثامنة منه على أن "يكون للهيئة مجلس إدارة يشكل برئاسة الوزير وعضوية عدد من الأعضاء من ذوي الخبرة والكتامة والدرية باختصاصات الهيئة، يصدر بتعيينهم قرار من مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير ..." .

لوحيث أن قانون الإنشاء المذكور أعلاه قد أُسنِد إلى الوزير المختص بشئون التجارة الرقابة والإشراف على عمل الهيئة، بما في ذلك متابعة مدى تحقيقها لمهامها واختصاصاتها والتزامها بأحكام القانون وبالسياسة العامة للدولة، إلى جانب تكليفه برئاسة مجلس إدارة الهيئة، وتنص اختصاصات مجلس الإدارة ما يلي:

- وضع السياسة العامة للهيئة واستراتيجية عملها، ولوائحها الداخلية، وإقرار البرامج والمشروعات التي يقدّمها الرئيس التنفيذي.
- اعتماد خدمات الهيئة المتعلقة بالمؤتمرات والمعارض، ورفع مقترنات رسومها للوزير.
- اعتماد مشروع الميزانية السنوية للهيئة وحسابها الختامي المدقق.
- دراسة تقارير سير عمل الهيئة، وتقدير ما يلزم بتأديبها.
- إثبات مهام أخرى ذات صلة بأهداف وصلاحيات الهيئة، بلنءه بيا الوزير.

عليه وعلى مكتبته، فقد أُسنِد إليه قانون الإنشاء أيضاً ممارسة اختصاصات الوزير المخولة له بموجب المرسوم بقانون رقم